مهرجان صنع في سورية «غير قانوني» بلا موافقات والمستفيد منه الجهة المنظمة وليس المستهلك

السويداء- عبير صيموعة

وصف نائب رئيس غرفة وصناعة السويداء محمد صعب إقامة المهرجان الثالث (صنع في سورية) في السويداء بدعوة من غرفة صناعة دمشق وريفها بغير قانونية معللا كلامه بأن إقامة المهرجان المذكور جاء دون استشارة أو موافقة غرفة تجارة وصناعة السويداء وحتى من دون موافقة محافظ السويداء إضافة إلى أن عقد الصالة الرياضية التي تم استئجارها من الاتحاد الرياضي غير منصف إذ تم استئجار الصالة بمبلغ ٢٥٠ ألف ل. س في حين جرى تأجير كل استند في الصالة والبالغ عددهم ١٠٠ استند بمبلغ ٥٠ ألفاً ما يؤكد بالمطلق أن الفائدة المادية كانت شخصية للجهة القائمة على تنظيمه.

وأشار صعب أن البضائع التي تم عرضها في المعرض ليست على المستوى المطلوب موضحاً أن افتتاح المعرض إنما جاء لتنسيق هذه البضائع وما جرى ضمن المعرض من حسومات وتخفيضات كانت وهمية ولم يدفع ثمنها سوى المواطن الذي قصد المهرجان وكله أمل بالحصول على بضاعة تضاهي بجودتها وأسعارها الموجود في الأسواق في ظل الارتفاعات الجنونية للأسعار والتي باتت لا تتناسب بالمطلق مع مستوى دخله المحدود.

موضحاً أن أحدا من تجار السويداء أو صناعييها لم يكن على علم بذلك المهرجان ليتسنى لهم المشاركة، ليتضح للجميع أن الهدف من إقامة ذلك المهرجان إنما كان تصريف البضائع الكاسدة لدى الفعاليات الصناعية المشاركة إضافة إلى محاولة إيجاد وكلاء في المحافظة لتلك الفعاليات.

وفي جولة لـ«الوطن» ضمن فعاليات المهرجان أكد جميع من التقتهم من زائرين أن أسعار البضائع المعروضة تضاهي أسعار أسواق المحافظة فضلا عما أشار إليه أحد أصحاب الفعاليات الصناعية المشاركة في المهرجان الصناعي محمد الكل صاحب استند للمواد التجميلية والمحارم المعطرة بأن مشاركته في المهرجان جاءت للترويج لمنتجه والحصول على وكلاء في المحافظة نظرا لما قدمه المهرجان من تسهيلات وسلاسة في إدخال البضائع دون الاصطدام بتجار المحافظة!

مليون ليلة فندقية في السياحة الدينية مع نهاية العام

وزير السياحة لـ«الوطن»: اتفاقيات مع إيران لعودة الزوار ومكاتب سياحة دينية خالفت تعليمات المركزي للدولار السياحي

فادي بك الشريف

بيّن وزير السياحة بشر يازجي وجود خطة متكاملة لتطوير السياحة الدينية وزيادة عدد السياح إلى القطر، كاشفاً توقيع عدة اتفاقيات مع الجانب الإيراني بشأن عودة الزوار من إيران، إلى جانب التعاون والتنسيق مع السفير العراقي لتطوير واقع السياحة، متوقعاً أن تحقق السياحة الدينية مليون ليلة فندقية حتى نهاية العام، علماً أن عدد الليالي الفندقية الدينية تجاوز الـ٣٠٠ ألف ليلة منذ بداية العام وحتى تاريخه، مقارنة مع ٦ آلاف ليلة فقط خلال ٢٠١٤.

ولفت يازجي في لقاء خاص لصحيفة «الوطن»، إلى أن أرباح المكاتب العاملة في السياحة الدينية كانت عبارة عن عمولات بسيطة جداً، مؤكداً عدم تقيد المكاتب بدفع الدولار السياحي إلى المصارف العامة والالتزام بالتعليمات الخاصة بتصريفه، مضيفاً: كان لا بد من التصدي للوضع الراهن منذ عشرات السنوات فيما يخص السياحة الدينية والعمل على تنظيم هذا الموضوع بشكل صحيح، من خلال وضع ضوابط للأسعار في الفنادق خاصة بالسياحة الدينية ضمن حدود ما يحقق لخزينة الدولة عائدات إضافية والالتزام بالقرارات الصادرة عن المصرف المركزي فيما يخص دولار السياحة الدينية، وبما يضمن تقديم خدمات تلبي رضا الزائرين.

كما أكد وزير السياحة أن دور المكاتب كان ينحصر فقط بتقديم الطلبات وتسيير الأوراق، علماً أن الوزارة طلبت من المكاتب مراعاة جميع الإجراءات اللازمة لدخول الزوار على صعيد النقل والإقامة والإطعام والزيارة، وتقديم الخدمات اللازمة حتى «شكلاً» بما يخص الاستقبال بالمطار واللباس وتفاصيل محددة، من القضاء على أي معاملات سيئة من أي مكتب سياحة أو حالات نصب، لافتاً إلى أن المكاتب لم تكن تقوم بدور استقدام الزوار وإنما بتقاضي عمولة بسيطة تجاه تسيير أوراق، كما طلبنا منهم تأسيس شركة أو هيئة أو أي كيان يحقق جميع الخدمات بما فيها الخدمات الأمنية.

وقال: لن أسمح لأي مكتب بإثارة مشكلات مقصودة من أجل أرباح بسيطة، وأي تصرفات تهز سمعة السياحة الدينية أو تؤثر فيها، مضيفاً: نتيجة لهذه العوامل وبعد الاجتماع مع الجانبين العربي والإيراني ونظراً للواقع السائد، تدخلت الوزارة عبر الشركة السورية للنقل والسياحة لتكون واجهة صحيحة في ظل وضع متطلبات لاستقطاب الزوار، وألزمنا الشركة بوضع ضوابط تتم الرقابة عليها من الوزارة، وأن تكون واجهة وفق برامج محددة مسعرة، كما ألزمنا الشركة بالعديد من الخدمات المفروض تقديمها للزائر، وخاصة في مرحلة قبل الاستقبال، وإيلاء جانب الحماية للزائرين الاهتمام اللازم.

وقال: خاطبنا المصرف المركزي سابقاً فيما يخص شريحة مكاتب السياحة والسفر التي تضطر للحجز عن طريق مكاتب أخرى نتيجة العقوبات من بيروت أو دبي، وتدفع وتقبض بالدولار بهدف إيجاد آلية لتنظيم هذا الموضوع، كما تمت مخاطبة المركزي فيما يخص مكاتب السياحة الدينية التي تقوم بتصريف القطع الأجنبي بالسوق دون أن يرد المصارف العامة أي دولارات، ما يحرم خزينة الدولة من القطع الأجنبي.

وشدد يازجي على ضرورة وجود حوافز للمكاتب لتصريف الدولار بالسعر الرائج عبر سعر تفضيلي يحد من اللجوء إلى السوق السوداء، مشيراً إلى التزام الشركة السورية للنقل والسياحة بصرف جميع المبالغ بالدولار للمصرف المركزي بما يضمن عودة الدولار السياحي للمركزي بهدف تأطير الدولار السياحي والعمل على تنظيم السياحة الدينية وزيادة أعداد القادمين.

كما كشف يازجي عن التوجه لوضع وكلاء لدى الشركة السورية للنقل والسياحة في كل من العراق وإيران ولبنان، ما يتيح التسجيل عن طريقهم وتقديم اهتمام مميز للزوار القادمين إلى سورية، إضافة إلى طرح برنامج ترويجي إعلامي متكامل لاستقطاب أكبر عدد من الزوار في الدول المستهدفة، عبر تحديد الخدمات وسعر البرامج التي تستهدف عدة أيام أو فنادق وإطعام بمستويات معينة، مؤكداً أنه بالتزامن مع عمل الشركة، يتم التجهيز خلال المرحلة القادمة لشركة تطوير واستثمار سياحي وشركة خاصة بالسياحة الدينية.

في الغضون كشف وزير السياحة عن زيادة نسبة الأوروبيين القادمين إلى سورية بمعدل ٤٠ بالمئة عن العام الماضي، وأن نسبة القادمين العرب والأجانب ازدادت ٤٠ بالمئة، مؤكداً أن سورية استقبلت ٢٥٦ ألف زائر قادم من العرب والأجانب خلال الربع الأول من العام الجاري.

وأوضح وزير السياحة أن عدد المنشآت التي تم إعادة تأهيلها خلال ٤ سنوات، ١٠٢٧ منشأة سياحية بين فنادق وإطعام ومبيت، إضافة إلى ٤٥٧ منشأة تم تأهيلها وفقاً لمرسوم رسم الإنفاق الاستهلاكي ١١ لعام ٢٠١٥، مبيناً أن عدد المنشآت الحاصلة على التأهيل السياحي في سورية قدرت بـ٢٨٨٤ منشأة، منها ٥٥٢ منشأة مبيت، و٢٣٣٢ منشأة إطعام، أكثرها في دمشق ٧٧٤ منشأة، ثم ريف دمشق ٤٩٥، ثم حلب ٤٢٤ منشأة.

وبيّن يازجي أن ١٢١٧ منشأة سياحية خرجت من الخدمة، منها ٢٨٦ منشأة مبيت، علماً أنه تتم أعمال التأهيل عليها، كما هناك ٢١ ألف سرير و١٣٥ ألف كرسي إطعام خارج الخدمة، منوهاً بأن عدد الأسرة قدر حالياً بـ٤١ ألف سرير للفنادق من (مستوى نجمتين حتى ٥ نجوم)، منهم ١٠ آلاف سرير في دمشق.

وأكد وزير السياحة تطبيق الضبط الإلكتروني في تنظيم المخالفات المرتكبة من المنشآت السياحية، عبر آلية يتم من خلالها تصوير المخالفة من الضابطة لترسل مباشرة إلى المركز الخاص للسياحة ليصار إلى توثيق الضبط بشكل فوري، ما يساعد في وضع قاعدة بيانات لكل منشأة سياحية بعدد المخالفات ونوعها ويساعد أيضاً باتخاذ القرار وتقييم المنشآت بشكل صحيح ووضع معايير خاصة، نوهاً بالعمل على وضع قاعدة بيانات بجميع المنشآت المؤهلة وذلك بشكل إلكتروني.

كما أشار إلى التركيز على نقاط الجذب، ومتابعة تطوير واقع السياحة الداخلية الشعبية بوضع معايير للشواطئ المفتوحة والخدمات التي تقدمها بما فيها الأدواش والحمامات والألعاب الشاطئية والبحرية.. إلخ، وعدم ربط الغاية من السياحة الداخلية أو الشعبية بالمبالغ المنفقة لهذه الغاية.

وكشف وزير السياحة عن إجراءات صارمة بحق الشاليهات في المنطقة السياحية ومكاتب تشغيلها، وذلك بهدف ضبط الأسعار والرقابة، ولا سيما بعد أن لوحظ وجود استغلال كبير بوجود شاليهات غير لائقة تتقاضى مبالغ مرتفعة تصل إلى ٤٠ و٥٠ ألف ليرة يومياً، مبيناً أن مكاتب تأجير الشاليهات يجب أن ترخص من السياحة، في ظل عدم وجود ضوابط تنظم العمل لهذه الشاليهات حالياً، منوها بأن هناك عدة قرارات ستصدر حول هذا الموضوع، عبر وضع قاعدة بيانات كاملة كما هو حال الفنادق.

وقال يازجي: آن الأوان للدخول مرحلة تنويع المنتج السياحي، ذاكراً التحضير لتشغيل سفينة بنمط جديد مطلع العام القادم، عبارة عن مطعم متنقل في اللاذقية بمسارات محددة، مع تشجيع لترخيص لشركات أنشطة سياحية بجميع أشكالها بتقديم جميع التسهيلات اللازمة، مبيناً أنه لن يتم الترخيص إلا لـ٥ شركات بشكل مبدئي تقدّم جميع الأنشطة السياحية والرياضية وألا تقتصر خدماتها على حجز التذاكر والفنادق، كما أوضح استعداد الوزارة لتقديم المنطلق والمستقر مجاناً لاستثمار «تل فريك»، وأن أي مستثمر جاد ستقدم له الوزارة تسهيلات كبيرة جداً.

وبيّن يازجي التحضير لقرارات جديدة تشمل وضع معايير وضوابط جديدة لكل من البارات وترخيصها بمختلف المحافظات والأحياء، مشدداً على عدم الترخيص لأي بار غير مجهز ومطبق لجميع المواصفات المطلوبة، منوهاً بضرورة إيجاد ترخيص واحد لجميع أنواع منشآت الإطعام والإقامة والمقاهي الثقافية والمطاعم ضمن المولات ومطاعم الوجبات السريعة ومطاعم الخدمة الذاتية والمطاعم التخصصية، من خلال وضع معايير جديدة تتلاءم مع التطور الحاصل.

ولفت يازجي إلى تشكيل لجنة خاصة لتطوير المنتج في الأرياف وآلية لتسويقه، مشيراً إلى أنه تم الاهتمام بجميع التفاصيل التي تدعمه من خلال برنامج «سورية أجمل» بدءاً من تصنيع أو استيراد مواد الإكساء والمواد الأولية وانتهاء بموضوع اللوحات وتدريب المعنيين في الوحدات الإدارية، مشيراً إلى أن التخطيط الصحيح يجب أن يسبق الاحتياج، وأهمية الحد من المخالفات، ووضع معايير وأسس للحد من هذا التشوه العمراني والبصري في المدن السياحية والوحدات الإدارية.

- ضوابط لترخيص البارات ومنشآت الإطعام والإقامة وإجراءات صارمة لردع الشاليهات المخالفة
- مطعم السفينة المتنقلة في اللاذقية ترخيص ٥ شركات لتقدّم جميع الأنشطة السياحية والرياضية
- وكلاء للسورية للنقل والسياحة في ٣ دول عربية وبرنامج ترويجي لاستقطاب لزوار

٣٠٠ مليون ليرة لمجلس مدينة سلمية

خميس يدشن عقدة الشريعة في حماة ويطلع على المشروعات الخدمية

حماة- محمد أحمد خبازي

دشن رئيس مجلس الوزراء عماد خميس عقدة الشريعة في مدينة حماة واطلع على مشروع التطوير العقاري في مشاع الجوز بمدينة حماة، والتقى الفعاليات الأهلية والمحلية في مدينة سلمية ومنح مجلس مدينتها ٣٠٠ مليون ليرة لتنفيذ وإكمال مشاريع خدمية فيها. وأكد أن زيارته لحماة هي بتوجيه من رئيس الجمهورية بشار الأسد للوقوف على واقعها الخدمي وتلبية احتياجاتها الخدمية.

وقال في سلمية التي التقى الفعاليات الأهلية فيها بحضور وزراء الإسكان والإدارة والمحلية والنقل والزراعة والكهرباء والموارد المائية: جئنا لنطلع على واقع مدينتكم الخدمي، ونحن على استعداد لتلبية كل متطلبات التنمية والسعي لتحسين الواقع الخدمي والاجتماعي والمعيشي للأهالي بما يعزز صمودهم في مواجهة اعتداءات التنظيمات التكفيرية وكل التحديات والصعوبات الأخرى.

ووجه مجلس مدينة سلمية وسائر الجهات المعنية في المنطقة بإعطاء الأولوية للمسائل الخدمية لأسر وذوي الشهداء وإحداث مكتب شهداء يعنى بتلبية متطلبات أسر وذوي الشهداء وتحسين أوضاعهم في المجالات والميادين مع تسمية أربعة موظفين من مجلس مدينة سلمية لانجاز معاملة الشهيد بدلا من أفراد أسرته الذين يتكبدون معاناة في تسجيل وإنجاز معاملة الشهيد، والاهتمام بجرحى الجيش العربي السوري والقوات الرديفة وصولاً إلى تحسين علاجهم وتأمين ظروف حياة أفضل لهم.

وقدم الحضور مداخلات ومطالب شملت مختلف الجوانب الخدمية أبرزها تحسين واقع مياه الشرب في سلمية وتأمين مصادر مائية مستقرة للحد من شح مياه الشرب خاصة في فصل الصيف وسد النقص الحاصل للأدوية والمعدات والتجهيزات الطبية بمشفى سلمية الوطني والإسراع بافتتاح كلية الآداب في مدينة سلمية.

من جهته أشار وزير الموارد المائية نبيل الحسن في معرض رده على مداخلات الحضور إلى أن منهل الشومرية الذي يعد المصدر الرئيسي لمياه الشرب في سلمية ستشهد آباره الخمسة مع تجهيزاته الميكانيكية والكهربائية مع خزانه عمليات تأهيل وتحديث بالإضافة إلى ضبط عمليات توزيع المياه على امتداد الخط المغذي لمدينة سلمية بطول ٣٥ كم مشيراً إلى أن المصادر المائية التي سيتم تأمينها لمدينة سلمية خلال الفترة القادمة ستوفر ٢٠٠ م٣ من المياه في الساعة وهذه كمية تغطي حاجة منطقة سلمية بالكامل.

وجال خميس في عدد من الأسواق والتقى الأهالي واستمع منهم إلى واقع الحركة التجارية والاقتصادية وأبرز متطلبات واحتياجات الأهالي.

الغربي: التأكد من شرعية وقانونية القمح المسوّق إلى الدولة

كل مطحنة مخالفة تغلق ويحبس صاحبها

الحسكة- دحام السلطان

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي خلال ترؤسه اجتماع اللجنتين المركزية والفرعية لتسويق القمح في محافظة الحسكة، أن الحكومة رصدت ٧٠ مليار ليرة سورية من أجل شراء الحبوب وصرف قيم محاصيلها للمنتجين، مبيناً أنه ستتم معالجة وضع المديونية المترتبة للمصارف الزراعية على الفلاحين، من أجل شراء أكبر كمية من القمح لهذا الموسم. وشدد الوزير: على أن أي مطحنة خاصة ستقوم بشراء القمح ستعاقب بإغلاقها وحبس صاحبها لمدة عام مع فرض غرامة مالية عليه، مطالباً ضرورة التأكد من شرعية وقانونية القمح المسوّق إلى الدولة، والتأكد من عدم الحصول عليه عن طريق السرقة، في ضوء الكميات الكبيرة التي تمت سرقتها من القمح من مراكز مدينة الحسكة صيف العام الماضي، إلى جانب ضرورة أتمتة العمل بكل تفاصيله، بعد أن يتم تأمين كل ما يلزم لذلك من الوزارة، ومؤكداً أن السعر المثالي لكيلو القمح الذي حددته الحكومة لهذا العام وهو ١٤٠ ليرة سورية يُعتبر رقماً جيداً.

ووعد الغربي: بأن الوزارة عبر مؤسساتها العامة ستقوم بتأمين كل احتياجات التسويق لهذا العام من أكياس خيش وسواها من المستلزمات الضرورية لشراء الإنتاج من الفلاحين والمزارعين، في ضوء التوقّعات التي أعلن عنها مدير الزراعة والإصلاح الزراعي عامر سلو حسن، مشيراً إلى أن الكمية المتوقعة لإنتاج محصول القمح هذا الموسم ستصل إلى نحو ٦٠٠ ألف طن، والحاجة من أكياس الخيش الفارغة اللازمة للتسويق بموجبها ستصل إلى ٦ ملايين كيس فارغ. وبيّن مدير فرع مؤسسة الحبوب بالقامشلي عبيدة عبد الحميد علي أن المؤسسة تباشر اليوم، بتوزيع أكياس الخيش الجديدة على الفلاحين والمزارعين، عبر مركز الثروة الحيوانية الذي يوجد فيه نحو ١.١ مليون كيس، بسعر شراء من المستهلك بـ٧١٤ ليرة سورية للكيس الواحد الذي سيتم استلام المحصول به حصراً، وستقوم المؤسسة بإعادة مبلغ ٦٥٠ ليرة سورية وباقي المبلغ سيغطي أجور نفقات نقل الكيس من مرفأ اللاذقية إلى مدينة القامشلي عبر الشحن الجوي، مؤكداً أنه يوجد حالياً ثلاثة مراكز شراء تتبع للمؤسسة، وجميعها يقع داخل سيطرة الدولة وبجهوزية كاملة للتسويق واستقبال المحصول.